

القطاع الزراعي في السودان الواقع والتحديات (1990 - 2017م)

أستاذ مساعد - جامعة افريقيا العالمية

د. مرتضى سليمان عبدالرحمن

أستاذ مساعد - قسم الدراسات المصرفية
جامعة أفريقيا العالمية

د. فاروق محمد احمد

مستخلص:

هدفت الورقة البحثية لتوضيح الواقع والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان، وكما هو معروف فالسودان دولة زراعية تمتلك مساحة كبيرة من الاراضي الصالحة للزراعة ،وتتوفر فيه كمية من المياه وثروة حيوانية كبيرة. ومشكلة الدراسة في ان السودان يمتلك موارد كافية لسد الحاجة الماسة التي تواجه العالم من ناحية الغذاء (الامن الغذائي) الا اننا نجد ان هناك تذبذب كبير وتراجع في معدلات نمو القطاع الزراعي ، وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وتأتي أهمية الدراسة لتوضيح واقع القطاع الزراعي والتحديات التي تواجهه وأهم الأسباب والمشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي ، وأسباب اختلال التوازن في مفاصل الاقتصاد . ونجد ان هذه الدراسة قد اخذت بالمنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي . ومن النتائج التي توصلت اليها الدراسة . تراجع دور التمويل المصرفي والاستثمار في القطاع الزراعي (محلي واجنبي) اثر في النهوض بتنمية القطاع الزراعي ، وزيادة معدلات استهلاك السلع الغذائية خصوصا محصول القمح. وقد اوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها ، اسبقية التمويل المصرفي للقطاع الزراعي وتحفيز المصارف لرفع سقف التمويل الموجه للقطاع الزراعي مع توفير الضمانات لاعادة الثقة في الجهاز المصرفي ، السعي لتغير النمط الاستهلاكي للقمح ، والتقليل من استيراده لأسباب صحية وغذائية ، حيث تقرير منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية العالمية (الفاو) ، وفي اخر تقرير لهما ان محصول الذرة سيزداد الطلب العالمي عليه في العشرة سنين القادمة بينما ستراجع تجارة القمح ، والسودان يملك ميزة نسبية وتنافسية في انتاجية الذرة .

الكلمات المفتاحية : الفجوة الغذائية ، النظم الزراعية ، سلة غذاء العالم ،التحديات

الداخلية ، التحديات الخارجية

Abstract:

The research paper aimed to clarify the reality and challenges facing the agricultural sector in Sudan, as it is known, Sudan is an agricultural country that possesses large areas of arable land, there is a large amount of water and livestock. The problem of the

study is that Sudan has sufficient resources to meet the urgent need facing the world in terms of food (food security). However , we find that there is a large fluctuation and a decline in the growth rate of the agricultural sector and decrease in its contribution to the Gross Domestic Product. The importance of the study stems from clarifying the reality of the agricultural sector , the challenges it faces , and the most important causes and problems that the agricultural sector suffers from , and the imbalance in the joints of the economy. We find that this study has taken the descriptive analytical method and the historical method. It is the results reached by the study. The decline in the role of bank financing and investment in agricultural sector (local and foreign). The effect of promoting the development of the agricultural sector and increasing the consumption rate of food commodities, especially the wheat crop. The study recommended a number of recommendations to help decision – makers facing the Sudanese economy, including the priority of bank financing for agricultural sector. And motivating banks to raise the ceiling of financing directed to agricultural sector, while providing guarantees to restore confidence in the banking system , striving to change the consumption pattern of wheat , and to reduce its import for health and nutritional reasons , as the world Health Organization (FAO) DECIDED , in their latest report , the corn crop will increase global demand in the next ten years , while wheat trade will decline , and Sudan has comparative and competitive advantage in corn productivity .

Key Words: Food Gap – Farming systems – WORLD food basket – Internal challenges - External challenges.

المقدمة:

أصبحت قضية الإنتاج تحتل المكانة الأولى في إقتصاديات العالم ولها الصدارة في مختلف السياسات الوطنية في السودان، ولذلك أصبح العمل على زيادة الإنتاج والاتاجية والسعي لرفع معدلاته بمستويات مرتفعة هدفاً أساسياً لجميع إقتصاديات العالم، وينظر للإنتاج كغاية وهدف ينبغي العمل والتخطيط لتعظيمه لرفع مستوى المعيشة. ولأهمية الإنتاج يأتي التساؤل عن ما

هية المحددات المتعددة للإنتاج والتي يمكن من خلالها التأثير على حجم الإنتاج والانتاجية، والعمل على زيادة معدلات النمو، وتشتمل هذه المحددات على الأرض والموارد الزراعية، والنشاط الصناعي والإستخراجي والموارد البشرية والمالية، وتعتبر هذه المحددات إحدى مكونات الناتج القومي والدخل القومي، ويعتبر تعظيم الإنتاج والانتاجية وسيلة لتحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات الذي يعاني من العجز المستمر، فمن خلال الإنتاج والانتاجية يمكن العمل على الإكتفاء الذاتي ثم تنويع الصادرات وزيادة حجمها، ويمكن عن طريق الإنتاج إحلال الواردات والحد منها عن طريق إنتاج سلع بديلة. وتخصص هذه الورقة لأحد مكونات الإنتاج وهو القطاع الزراعي والذي يعتبر من القطاعات الهامة والتي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة معتبرة، ويساهم في توفير الغذاء (الأمن الغذائي)، وفرص العمل وتحسين أوضاع معاش الناس وزيادة رفاهيتهم، ويأتي تأثيره الكبير والواضح في التنمية. وفي الصناعات الغذائية، بالرغم من أهمية القطاع الزراعي فقد شهد تراجعاً ملحوظاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في ذلك لعدد من الاسباب ، والتي كان لها تأثيراً عكسياً على نمو القطاع الزراعي، منها على سبيل المثال ، مشاكل التمويل ومشاكل البنية التحتية وتوفير الاسمدة والتقايي ، والمدخلات الزراعية .

مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع الزراعي في السودان من أهم القطاعات، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في هذا القطاع ومعرفة محدداته ووضع استراتيجية لإزالة المعوقات ورفع معدلات النمو تعتبر من أولويات الدولة التي تمنح هذا القطاع الأهمية القصوى، وتأتي مشكلة الدراسة في أن السودان يمتلك موارد كافية يستطيع بها سد الحاجة الماسة من الغذاء (الأمن الغذائي) إلا أن تذبذب وتراجع معدلات نمو القطاع الزراعي، وإنخفاض معدلات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، أدت إلى السؤال الرئيسي لهذه الدراسة، ما هو سبب ضعف الإنتاج والانتاجية ، ولماذا يعجز القطاع الزراعي عن الوفاء بالإحتياجات الأساسية من الغذاء مما يكون له الأثر السلبي على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي؟ وستقوم الدراسة بالإجابة على أسباب ضعف القطاع الزراعي وأنخفاض مساهمته ومعرفة الفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه القطاع الزراعي.

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة هي:

1. ما هي مؤشرات النمو الاقتصادي في السودان؟
2. ما هي أهم التحديات الخارجية التي تواجه نمو القطاع الزراعي في السودان؟
3. ما هي أهم التحديات الداخلية التي تواجه نمو القطاع الزراعي في السودان؟
4. ما هي مشاكل تمويل القطاع الزراعي في السودان؟
5. ما هي أهم الخطط والسياسات الاقتصادية التي يمكن اتباعها لتخفيف نمو القطاع الزراعي في السودان؟

وستقوم الدراسة بالإجابة على أسباب ضعف القطاع الزراعي وأنخفاض مساهمته ومعرفة الفرص والتحديات والمخاطر التي تواجه القطاع الزراعي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للتعرف على الواقع والتحديات والخطط المستقبلية للقطاع الزراعي من خلال:-

1. معرفة محددات انتاج القطاع الزراعي ومعدلات النمو.
2. معرفة وتحليل اهم المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في السودان.
3. العمل على رسم خطط ووضع سياسات لرفع معدلات نمو القطاع الزراعي.

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله ، بغية التعمق الاوسع في نشر العلم وتطويره ، وتأتي الأهمية العملية لمساعدة متخذي القرار في توفير المعلومات والبيانات والاحصاءات. الوقوف على المشاكل والعقبات التي تقف في طريق تطوير القطاع الزراعي بهدف توعية القطاع الخاص بصفة خاصة للمساهمة في تنمية هذا القطاع وتطويره .

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة منهجية التحليل الوصفي ، والمنهج التاريخي .

الفروض:

- ضعف التمويل المصرفي كان له الأثر السلبي على نمو القطاع الزراعي.
- هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستقرار الاقتصادي ونمو القطاع الزراعي
- التحديات الداخلية والخارجية لها أثر سلبي على نمو القطاع الزراعي في السودان.
- الخطط والسياسات الاقتصادية السليمة التي يمكن اتباعها تخفيز نمو القطاع الزراعي في السودان.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية (١٩٩٠م - ٢٠١٧م) حيث تتم دراسة وتحليل واقع القطاع الزراعي في السودان.

لمحة عامة عن واقع القطاع الزراعي في السودان:

تبلغ مساحة السودان ٧٢٨٢٠٠ ميل مربع، ويُعرف السودان بحدوده الطبيعية والتاريخية وبموقعه الاستراتيجي، (بوابة افريقيا)، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ب (١٧٥) مليون فدان، والمساحة المزروعة فعلياً ما بين (٤٢-٥٤) مليون فدان أي ان نسبة المساحة المزروعة حوالي ٢٧ ٪ من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة، وتقدر مساحة القطاع المروي ب (٤٠٥) أربعة مليون ونص فدان، ومساحة القطاع المروي بعد السدود الجديدة ب (٦) مليون فدان، والقطاع المطري التقليدي يقدر ب (٢٣) مليون فدان، والمطري الآلي (١٤) مليون فدان، ومساحة الغابات (٤٣) مليون فدان، ومساحة المراعي (١١٥) مليون فدان، ويبلغ عدد الثروة الحيوانية (١٠٧،٦).^(١)

فيما تشير التقديرات الدولية إلى أن السودان يزخر بثروة خضراء غير مستغلة تتمثل في عشرات ملايين الأفدنة الصالحة للزراعة، وصنّفت مؤسسة «غولدمان ساكس» الأميركية، في دراسة

حديثه، السودان في المركز الأول في قائمة الدول التي تمتلك أراضي زراعية غير مستغلة، وذلك بمساحات تقترب من ١٢٠ مليون فدان⁽²⁾.

ويتمتع السودان بميزة نسبية كبيرة في إنتاج كثير من المحاصيل الغذائية والنقدية وذلك يرجع إلى امتلاك السودان للأراضي الصالحة للزراعة وثروة حيوانية هائلة بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي، ولكن لم يتمكن السودان خلال العقود الماضية من استغلال الإمكانية الاقتصادية بصورة فاعلة وإما ظل السودان يعاني من أزمات اقتصادية مستمرة تمثلت في تدني نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي وارتفاع معدلات التضخم، والعجز المستمر في ميزان المدفوعات، ولعل ذلك يرجع لعدم توفر الإمكانات المادية لاستغلال الطاقات العامة وتشغيل الموارد المتاحة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

بما أن السودان يتمتع بالأراضي الزراعية الصالحة للزراعة فإن تسخير هذه الموارد لتحقيق الأمن الغذائي بشكل متطور سوف يربط المصلحة السودانية بالمصالح العربية والأفريقية ويضع الأساس لتحقيق التكامل الاقتصادي وصولاً للوحدة العربية والاتحاد الأفريقي ومن ناحية أخرى وفي ظل التوترات الدولية والتدافع المتنامي نحو مصادر الماء والموارد الزراعية والطبيعية فإن الربط بالمصالح العربية يقدم الضمانة الأكبر للأمن القومي والاستراتيجي. والقطاع الزراعي في السودان دون غيره من القطاعات يتمتع بفرص واسعة ومجالات كبيرة للاستثمار الأمر الذي جعل العديد من الآراء العلمية المعتبرة ترشح السودان ليكون أحد ثلاثة دول يمكن أن تكون ضمانة لحل مشكلة الغذاء في العالم وهي: السودان، استراليا وكندا، ولذا ليس غريباً أن السودان البلد الوحيد الذي يتفوق فيه قطاع الزراعة ويساهم مساهمة فعالة⁽³⁾.

أن التعامل مع القطاع الزراعي من خلال هذه النظرة الاستراتيجية سيضع القطاع في بؤرة اهتمام المسؤولين على المستويين السوداني والإقليمي ويدفع دفعاً لتعديل مسارات السياسات والعلاقات لكي ينطلق من مصلحة هذه القطاع الحيوي وتخصيص له المناخ المناسب للحركة والنهوض والازدهار⁽⁴⁾.

تقوم على القطاع الزراعي صناعات تحويلية عديدة منها الغزل والنسيج، السكر، الزيوت النباتية، المطاحن، التعليب، الألبان، نشر الأخشاب، ومجموعة من الصناعات الأخرى التي تسهم بنسبة مقدره من الناتج القومي الإجمالي.

أهمية القطاع الزراعي السوداني: تأتي أهمية القطاع الزراعي في السودان من خلال إسهامه في توفير الآتي:

1. توفير الاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع: يساهم القطاع الزراعي في توفير العديد من المنتجات الغذائية التي يستهلكها أفراد المجتمع كالمنتجات النباتية مثل الحبوب والخضروات والفاكهة والمنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها والألبان ومشتقاتها.
2. توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الأخرى: يعمل القطاع الزراعي على توفير العمالة الاقتصادية الأخرى كالقطاع الصناعي مثلاً أو قطاع الخدمات وذلك من خلال انتقال العمالة لهذه

القطاعات من القطاع الزراعي ويتم ذلك لسببين هما : إما بسبب وجود بطالة موسمية أو مقدمة في القطاع تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة من هذا القطاع دون أن تؤثر في الناتج الزراعي ، هذه العمالة تنتقل بدورها إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير القطاع الزراعي وهذا الانتقال يتم عادة في الدول التي تتميز بكثافة سكانية عالية في مناطق الإنتاج الزراعي تؤدي إلى وجود ظاهري البطالة الموسمية والمقدمة ، أما السبب الثاني لانتقال العمالة من القطاع الزراعي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهو يتبنى الطرق التكنولوجية الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي في القطاعات الأخرى⁽⁵⁾.

3. **توفير الموارد المالية:** يعتبر القطاع الزراعي مصدراً رئيسياً للدخل للعديد من الأفراد العاملين في هذا القطاع سواء لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر كالمزارعين أو منتجي الأدوية البيطرية والمبيدات والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقيه النباتي أو الحيواني أو ملحقاتها أو أولئك الذين يحققون دخلاً من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية مثلاً مما يعني أن القطاع الزراعي هو سوق لمنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد يعمل بها هؤلاء إما على مستوى الدول فإن القطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الناتج القومي الإجمالي للعديد من الدول بل أن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير من الناتج القومي لها كما أن هذا القطاع يساهم بدرجة كبيرة في توفير العملات الصعبة بهذه الدول مما ينعكس إيجابياً على مستوى التنمية الاقتصادية فيها.

4. **توفير المواد الخام للقطاع الصناعي:** يقوم القطاع الزراعي بتوفير العديد من المواد الخام والتي يمكن أن تستخدم كمدخلات للإنتاج في القطاع الصناعي بشكل خاص مما يؤدي إلى دعم وتطوير هذا القطاع وبالتالي دعم الاقتصاد ككل ، فالقطاع الزراعي يوفر القطن مثلاً لصناعة الملابس كما أنه يوفر الحبوب التي يمكن استخلاص الزيوت منها، وساهم في نشأة وتطور قطاع الاستخلاص وتعبئة الزيوت التابع للقطاع الصناعي، ويوفر العديد من المواد الخام بصناعة المدخلات والمرببات والمواد الغذائية الجافة والمعلبة وغير ذلك من المواد التي ساهمت في إنشاء العديد من الصناعات المعتمدة على إنتاج القطاع الزراعي⁽⁶⁾.

5. **استغلال بعض الموارد الاقتصادية بكفاءة:** يستغل القطاع الزراعي بعض الموارد الإنتاجية الاقتصادية صعبة الاستغلال بكفاءة عالية يندر أن توجد في قطاعات أخرى ، ففي قطاع الإنتاج الحيواني تقوم الحيوانات باستهلاك الأعشاب التي لا يستهلكها الإنسان وتنتج له اللحوم والألبان بكفاءة ، كما تقوم النباتات في قطاع الإنتاج النباتي بالاستفادة من مصدر اقتصادي مهم هو أشعة الشمس لإنتاج الغذاء الذي تستهلكه الحيوانات ويستهلكه الإنسان.

النظم الزراعية في السودان وأثرها على الإنتاج في القطاع الزراعي:

تقوم عملية الإنتاج الزراعي في السودان بثلاثة أنظمة رئيسية في الري هي:

1. الزراعة المروية: اعتمدت الزراعة في السودان عبر سنوات طويلة على الآلات التقليدية مثل، الساقية، الشادوف، السلوكة، والآت أخرى، ثم تطور الأمر باستخدام الآليات الحديثة في، وذلك في أعقاب قيام المشاريع الزراعية الكبيرة، ويعتبر مشروع الجزيرة الذي أنشئ في عام 1925م بمساحة 212 ألف فدان من أكبر المشاريع المروية في العالم الذي يقوم تحت إدارة واحدة، ثم مشروع السوقي بمساحة ١١٥ ألف فدان، ومشروع حلفا الجديدة بمساحة 500 ألف فدان، وتمثل مساحة هذه المشاريع حوالي ٦٠ ٪ من إجمالي الأراضي المروية، ووسائل الري فيها ملك للدولة، وأهم المحاصيل هي، القمح، القطن، والبقوليات(7)
2. الزراعة المطرية الآلية: بدأت الزراعة المطرية الآلية في منتصف الأربعينات 1934م في مساحات صغيرة في منطقة القضارف ، ثم اتسعت لتغطي حالياً ستة ملايين هكتار (14 مليون فدان في الحزام المطري (٤٠٠-٨٠٠) ملم مركزة في خمس ولايات رئيسية هي، ولاية القضارف، سنار، النيل الأزرق، وجنوب كردفان، وهناك مجال كبير للتوسع مستقبلاً في الزراعة الآلية ولابد لهذا التوسع من أن يراعي التنمية الزراعية المستدامة للحفاظ على الموارد وحمايتها من الإهدار، وتأتي الذرة الرفيعة في الصدارة في قطاع الزراعة المطرية الآلية وتغطي مساحتها حوالي ٨٥ ٪ من المساحة المزروعة، ثم يأتي السمسم بمساحة 10 ٪، وإيضاً تتم زراعة كل من زهرة الشمس، الدخن، والقطن، ويشكل إنتاج القطاع المطري الآلي حوالي ٦٥ ٪ من إنتاج الذرة الرفيعة، و٥٣ ٪ من إنتاج السمسم في السودان، إلا أن الإنتاج في هذا القطاع يتسم بالذبذبة من سنة لأخرى ومن منطقة لأخرى وفقاً لكمية الأمطار وتوزيعها خلال الموسم(8).
3. الزراعة المطرية التقليدية: تُشكل نسبة السكان في المناطق الريفية حوالي ٦٥ ٪ من إجمالي السكان، ويعتمدون على الزراعة التقليدية في حياتهم كنشاط أساسي، وتاريخياً لم يتطور هذا القطاع او يتغير منذ الاستقلال عام 1956م، وتقدر مساحة الزراعة التقليدية بحوالي (٢٣) مليون فدان، وتتركز بشكل رئيسي في ولايات دارفور، جنوب كردفان، وفي بعض مناطق وسط السودان ، ويتصف الإنتاج في هذا القطاع بالتذبذب من موسم لآخر وفقاً لكمية وتوزيع الأمطار، وأهم المحاصيل التي تُزرع في هذا القطاع هي، الفول السوداني (٤٨ ٪)، اما السمسم يمثل 11 ٪، والصمغ العربي ١٠٠ ٪، بالإضافة لحب البطيخ، الكركدي، واللوبياء، وتمثل الثروة الحيوانية جزءاً كبيراً في هذا القطاع(9).

معوقات القطاع الزراعي السوداني:

- تعرض القطاع الزراعي في السودان عبر مراحل التطور والنمو إلى معوقات متعددة المحاور حسب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما أدى الى التذبذب والتراجع في معظم السنوات، وتم تقسيم المعوقات التي أدت الى تخلف وتراجع القطاع الزراعي وفقاً للمحاور الآتية:
1. **المعوقات الطبيعية:** يقع السودان في حزام المناطق القاحلة والجافة وخاصة في شمال ووسط البلاد ويتميز بمناخ حاد رطب صيفاً وجاف دافئ شتاءً ويتدرج هطول الأمطار من الشمال إلى الجنوب مما يستوجب الالتزام بضوابط وموجهات علمية لاستغلال الموارد الزراعية المتاحة،

ومع ذلك فإن المناطق التي تقل فيها الأمطار عن معدل الأربعمئة ملم سنوياً لا ينبغي أن تزرع وأن تترك كمرعى طبيعي لقد أدى التقييد بهذه الضوابط لتدهور التجربة في الشمال ووسط البلاد وما ترتب على ذلك من زحف صحراوي وجفاف، ومن ناحية أخرى فإن الطاقة الاستيعابية للمراعي الطبيعية، وفق للدراسة التي أعدتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)⁽¹⁰⁾ لا تكفي لأكثر من 76 مليون رأس من الأنعام، لكن الواقع يشير إلى أن عدد الثروة الحيوانية تجاوز المائة وعشر مليون رأس حسب إحصائيات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، ومن شأن ذلك يهدد البيئة الزراعية بشكل دائم من خلال الرعي الجائر وعدم السيطرة على الحرائق العشوائية التي تتسبب فيها حركة الرعاة شمالاً وجنوباً وبالعكس، فضلاً عن النزاعات التي ظلت تحدث من حين لآخر بين الرعاة والمزارعين واتخذت بعداً مأساوياً في ولايات دارفور الكبرى مما أصبح يهدد النسيج الاجتماعي ووحدة البلاد.

2. **معوقات تقنية:** يندرج السودان في أدنى قائمة الدول الأقل إنتاجية من حيث إنتاجية المحاصيل الزراعية ويعود ذلك بشكل أساسي لقصور الخدمات الزراعية كالبحوث والإرشاد والوقاية والميكنة ونصف استخدام المدخلات الزراعية كالبذور المحسنة والأسمدة والمبيدات وغير ذلك.
3. **ضعف استخدام المدخلات الزراعية:** نجح السودان في عقد الستينات في إنشاء إدارات لإكثار البذور وقد بذلت جهداً مقدراً في توفير البذور المحسنة للمؤسسات الزراعية وبعض مناطق الزراعة الآلية ولكن هذا الجهد سرعان ما تراجع ثم قامت شركات خاصة لإنتاج التقاوي المحسنة ولكنها لا توفر أكثر من 15% من احتياجات القطاع الزراعي، وفي السنوات الأخيرة تم استيراد تقاوي رديئة وغير جيدة مما أدى إلى خروج بعض المحاصيل الهامة من إنتاج القطاع الزراعي⁽¹¹⁾.

جدول رقم (1)

مقارنة بين السودان والدول التي تتشابه معه في أغلب المكونات الطبيعية والاقتصادية

والسياسية في الإنتاجية

الدولة	المساحة المزروعة مليون فدان	إجمالي الإنتاج مليون طن	إنتاجية الفدان بالكيلو جرام
نيجيريا	13.38	6.55	489.72
أثيوبيا	4.50	3.77	837.78
السودان	20.00	4.50	225.00
بوركينافاسو	4.50	1.80	400.00
مالي	3.13	1.30	416.00
مصر	0.35	0.75	2142.86

المصدر: وزارة الزراعة الأمريكية إبريل ٢٠١٨م

4. **ضعف خدمات التكنولوجيا والميكنة الزراعية:** تتسم الزراعة في السودان بضعف استخدام الآلات الزراعية وبصرف النظر عن القطاع التقليدي حيث تستخدم الآلات اليدوية كالتورية،

النجانة، المنجل، والسلوكة، فإن استخدام الميكنة في القطاع الحديث المطري الآلي والمروى ضعيف جداً، حسب تقرير منظمة (الفاو)، بأن السودان يستخدم فقط ٧ ٪ من التكنولوجيات والآلات الزراعية، وكمثال لهذا الضعف فإن المنتج السودان يستخدم جرار واحد لكل (1500) فدان، في حين ان الدول المتطورة تستخدم جرار واحد لكل (120) فدان، بينما تستخدم الدول الصناعية جراراً واحداً لكل (25) فدان، أما في المؤسسات الزراعية حيث لا يملك معظم المزارعين آليات خاصة بهم فإنهم يعتمدون على تأجير خدمة الحرث من القطاع الخاص، ولا يزال نظام الري في كل المشاريع المروية تقريباً يعتمد على القنوات الترابية المفتوحة بما في ذلك من هدر للمياه بسبب عدم كفاءة عملية الري وبسبب التبخر، فضلاً عن الهدر الكبير للأراضي الزراعية بما تستقطعه القنوات من مساحة قد تصل لنسبة ١٠ ٪ من الأرض المزروعة، مع هدر للوقت من خلال المتابعة المتوالية للتحويل من حوض لآخر(12).

5. معوقات التخزين : يعاني قطاع التخزين بالسودان من عدة مشاكل أهمها عدم وجود أوعية تخزين كافية بمناطق الإنتاج وموسمية إنتاج المحاصيل وعدم وجود طاقات نقل كافية وقت الحصاد لنقل المحصول، بُعد مراكز الأوعية التخزينية الموجود بالبلاد عن خطوط النقل مما يزيد تكاليف الإنتاج، كما يعاني قطاع التخزين كذلك من معوقات التخزين عدم دقة المواصفات المطلوبة عالمياً.

6. المعوقات الاقتصادية: تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة جداً وذات تأثير ملحوظ على الناتج، وقد وصلت مساهمة القطاع الزراعي ٤٨ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وكان لازماً أن تنعكس هذه المساهمة على السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية، إلا ان معظم السياسات التي صدرت كانت تركز السياسات النقدية والمالية والتجارية والتي ظلت تصدر دون أدنى اعتبار لمتطلبات القطاع الزراعي، فنجد السياسات النقدية تتعلق بضبط التضخم، ومحاصرة سعر الصرف، او سياسات مالية تصب إما في تخفيض الإنفاق الحكومي، او زيادة الإيرادات، ولم تنتبه للسياسات الاقتصادية الهيكلية التي تؤدي الى زياد الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم تعالج كل الخلل الموجود في المؤشرات الاقتصادية الكلية في السودان، فنجد في الموازنة العامة في كثير من السنوات لا تقدم له أكثر من ١٠ ٪ فقط من الموارد المالية، لذلك نجد أن السياسات الاقتصادية كانت بعيداً عن متطلبات القطاع الزراعي فكان سبباً رئيسياً في تراجع معدلات نمو القطاع الزراعي في السودان.

7. المعوقات المتعلقة بالحصار الاقتصادي: العقوبات الاقتصادية التي فرضت على السودان في عام 1997م، كان لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ، ولقد تأثر القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه أغلب سكان السودان بهذه العقوبات، فقد ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية من جانب ومن جانب آخر شراء مدخلات الإنتاج عبر الوسطاء والسوق الموازي وبسبب تخوف البنوك من التعامل مع السودان، تم رفع أسعار التأمين الزراعي مما أدى إلي زيادة تكلفة الإنتاج وعجز السودان عن النقص

الناتج عن التكنولوجيا في مجال الزراعة والري والثروة الحيوانية ، كما تم رفض الصادرات الزراعية السودانية التي كانت تصدر الي دول أوروبا وأميركا عدا الصمغ العربي، وذلك لمصالحهم الخاصة الأمر الذي أدى إلي انخفاض الصادرات الزراعية⁽¹³⁾.

8. مشاكل التمويل: تفاقمت مشكلة التمويل عندما تدنت الانتاجية بسبب المشاكل الإدارية، وتدهور نظم الري، وارتفاع الأسعار العالمية للمدخلات الزراعية، ونتيجة لهذه العوامل ارتفعت حاجة المشاريع لزيادة حجم التمويل الامر الذي أدى الى انخفاض العائد المادي للعمليات الزراعية. وعندما بدأت الدولة توجيه المصارف لتمويل الزراعة وفرض سقف محدد لتمويل القطاع الزراعي، ادى ذلك الى تعرض المصارف الى مخاطر تعثر المزارعين ، نسبة لتدني الانتاج وتذبذب الانتاجية ، في مواسم الجفاف ونذرة الامطار، حيث تعثر عدد كبير من المزارعين عن تسديد حقوق المصارف ، مما ادى الى تفاقم مشاكل الديون المتعثرة واثّر سلبا على أوضاع بعض المصارف المالية فاخذت المصارف في العزوف عن الدخول في المخاطر المرتبطة بتمويل الزراعة المطرية ، وقد نتج عن ذلك مزيد من التدهور في هذا القطاع .⁽¹⁴⁾

9. معوقات البنيات التحتية :مع تقلص العون الخارجي الذي كان يستغل في اعادة تعمير المشاريع المروية وتعمير المعدات والليات الزراعية ، توقفت صيانة المعدات ونظم الري وترتب على ذلك تهالك المعدات الزراعية وتكاثر الاطماء والحشائش في قنوات الري ، مما أدى الى تدهور كفاءة الري ، وترتب على ذلك تقليص المساحات المزروعة وتدني الانتاجية . كما ادى النقص في اليات ومعدات واجهزة تسوية الارض الى المزيد من تقليص المساحات التي يمكن زراعتها وذلك لتعرضها للغرق ، او الاراضي المرتفعة التي يصعب توصيل المياه اليها فتسبب في تعرض المحصول للعطش .

10- 10- معوقات التسويق : بالرغم من ان سياسة التحرير قد هيأت لتسويق القطن السمسم والصمغ العربي والفل السوداني والثروة الحيوانية ، والصادرات السودانية الاخرى ، مناخا مواتيا وايجابيا لفتح افاق اوسع في الاسواق العالمية ، الى ان التسويق لم يطرا عليه اي تحسن يذكر وذلك لعدة اسباب. منها السياسات التسويقية المتبعة لم تتغير كثيرا لتواكب الانفتاح والتحرير ، تذبذب الانتاج الزراعي من عام لآخر حسب الظروف الطبيعية وهطول الامطار الى جانب البطء في نمو القطاع الزراعي وجموده ، ارتفاع تكاليف الانتاج مما ادى لارتفاع اسعار المنتجات الزراعية وعدم منافستها في الاسواق العالمية .

11. معوقات عدم وجود سياسات زراعية واضحة :عدم وجود سياسة زراعية واضحة تنظم هذا القطاع وتؤدي الى هيكلة ورفع الانتاجية بصورة مستدامة، الى جانب ازالة المعوقات الاساسية التي ادت الى تراجع الانتاج والانتاجية مثل غياب المرونة في التركيبة المحصولية وعدم القدرة على توفير محاصيل بديلة تتناسب مع الظروف الطبيعية للمناطق ، هذا الى جانب عدم التأكد من استخدام المزارعين للمواصفات والحزم التقنية للعمليات الزراعية . وعموما فان تدني كفاءة الانتاج مع تقليص المساحات المزروعة والزيادة في تكاليف الانتاج

مع المعدل العالمي لمصروفات الري ، ادى الى زيادة تكلفة الانتاج للفدان.

تمويل الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي:

يقصد بالتمويل تدفق التمويل المصرفي إلي القطاع الزراعي وهو توفير المال اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي او المساعدات او إصدار محافظ التمويل اوشهادات الاستثمار والصكوك وخلافه من خلال وسائل جلب الأموال واستثمارها .

التمويل المصرفي للقطاع الزراعي (بملايين الجنيهات السودانية) - جدول رقم (2)

العام	تمويل المصارف للقطاع الزراعي	نسبة تمويل القطاع الزراعي لإجمالي القطاعات
2000	178.07	22.5
2001	196.05	17.6
2002	2283.71	14.3
2003	268.51	12.5
2004	273.39	9.5
2005	672.73	12.7
2006	993.91	11.9
2007	1052	9.3
2008	1341.5	10.7
2009	1941.6	13
2010	720	14
2011	601	12
2012	930	16
2013	1,950	18
2014	2,933	19.5
2015	1,900	17
2016	1,800	15.6
2017	23393	18.8
2018	23394	18.8
2019	45225	21.5
2020	63355	17.7

المصدر:- بنك السودان المركزي، التقارير السنوية، ادارة البحوث 2000-2020م
تلاحظ من خلال الجدول السابق تقليص حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعي وذلك

تجنباً لمخاطر التمويل الزراعي التي اوضحناها في المحور السابق عن مشاكل ومعوقات التمويل المصرفي للقطاع الزراعي . اذ نجد ان نسبة تمويل القطاع الزراعي للقطاعات الاخرى كانت 22 % في عام 2000م وهي اعلى نسبة وصلها القطاع في التمويل ، وتواصل نسبة انخفاض التمويل للقطاع من سنة لآخرى حتى بلغ 15.6 % في العام 2016م ، من التمويل الكلي للمصارف .

تحليل مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 1956 - 2016م:

إن القطاع الزراعي في السودان اتسم بالتذبذب وعدم التوازن الواضح في هيكله المختلفة، فقد كان الإنتاج يتم فيه دون رؤية واضحة، وبدون أهداف محددة، ولا توجد أي خطط استراتيجية تفصيلية واضحة للقطاع الزراعي، ونجد ذلك واضحاً في عدم التوازن في الهيكل النباتي والحيواني، وعدم التوازن الدقيق داخل الهيكل النباتي وايضاً الحيواني، فنجد هذا التطور الغير متوازن للقطاع الزراعي الذي كان يمثل العمود الفقري للإقتصاد السوداني، وأهم مرتكزاته، حيث كانت الصادرات السودانية من القطن والسهم والسمغ العربي والثروة الحيوانية تمثل حوالي 95 % من التجارة الخارجية، لكن هذا القطاع قد تراجع بسبب انخفاض الأسعار عالمياً وإرتفاع تكاليف الإنتاج في القطاع المروحي، فنلاحظ ان قيمته التي يساهم بها في الناتج المحلي الإجمالي، فقد وصلت مساهمته إلى ٤٧ % في بعض السنوات، فبدأ معدل نمو القطاع الزراعي الى أدنى مستوياته إلى أن وصل ٢٨ %، ولذلك سوف نقوم بعرض تفصيلي لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وتم تقسيمه إلى أربع مراحل حتى نعرض موقف معدل النمو في القطاع وهي:

جدول رقم (3) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي 2000-2020م ملايين الجنيهات

السنة	المساهمة	السنة	المساهمة	السنة	المساهمة
١٩٧٠	٣٨.٧	١٩٨٦	٣٤.٥	٢٠٠٢	٣٥.٢
١٩٧١	٣٨.٩	١٩٨٧	٣٠.٧	٢٠٠٣	٣٤.٤
١٩٧٢	٣٨.٤	١٩٨٨	٣١.٢	٢٠٠٤	٣٢.١
١٩٧٣	٤١.٤	١٩٨٩	٣٠.١	٢٠٠٥	٣١.٨
١٩٧٤	٣٨.٧	١٩٩٠	٢٨.٧	٢٠٠٦	٣٠.٨
١٩٧٥	٣٣.٩	١٩٩١	٣٣.٩	٢٠٠٧	٣٠.٢
١٩٧٦	٣٣.٤	١٩٩٢	٣٨	٢٠٠٨	٣٠
١٩٧٧	٣٢.٨	١٩٩٣	٤٠	٢٠٠٩	٣٠.٨
١٩٧٨	٣٢.١	١٩٩٤	٤٢.٦	٢٠١٠	٣١.٣
١٩٧٩	٣٢	١٩٩٥	٤٣	٢٠١١	٣١.٥
١٩٨٠	٣٢.٩	١٩٩٦	٤٤.٥	٢٠١٢	٣٠.٤
١٩٨١	٣٥.٧	١٩٩٧	٤٥.١	٢٠١٣	٣٤.٦
١٩٨٢	٣٢.٨	١٩٩٨	٤٤.٣	٢٠١٤	٣١.٦
١٩٨٣	٣٤.٤	١٩٩٩	٤٩.٨	٢٠١٥	٣٢.٢

السنة	المساهمة	السنة	المساهمة	السنة	المساهمة
١٩٨٤	٣٢,٥	٢٠٠٠	٤٦,٤	٢٠١٦	٣١,١
١٩٨٥	٣٦,٧	٢٠١	٣٧,٦	٢٠١٧	٢٥,٤
				٢٠١٨	٢٨,٢
				٢٠١٩	٢٥,١
				٢٠٢٠م	٢٣,٥

المصدر :- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي للأعوام المختلفة .
وتقارير بنك السودان المركزي ، لسنوات مختلفة .

المرحلة الأولى من العام (١٩٥٦م - ١٩٦٩م):

كانت مؤشرات مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في بداية هذه المرحلة كبيرة وذات أثر واضح اذ بلغت مساهمة القطاع بنسبة ٦١ ٪، ووفقاً لإسقاطات الخطة العشرية التي بدأت في العام (١٩٦١-١٩٦٢) على ان تكون مساهمة القطاع الزراعي في اجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥١ ٪ عند نهاية الخطة العشرية.

المرحلة الثانية (١٩٧٠-١٩٨٩):

في هذه الفترة كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تسير بوتيرة ثابتة، فقد كان الاقتصاد في هذه المرحلة يعتمد القطاع الزراعي ومساهمته، فنلاحظ وجود زيادة في مساهمة القطاع ولكن بدرجات ضعيفة، كانت النسبة تتراوح بين 38% الى 30% ، كما موضح في الجدول.

المرحلة الثالثة (١٩٩٠-٢٠٠٠م):

بدأت هذه المرحلة بعد وضع برنامج الإنقاذ الاقتصادي (١٩٩٠م - ١٩٩٣م)، والذي بدأت فيه الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، وبدأت معالجة مشاكل القطاعات الاقتصادية التي كانت سبباً في تراجع النمو الاقتصادي، وقد ركز البرنامج بالإهتمام بالقطاع الزراعي، وبدأ هيكله المؤسسات الزراعية وقد كان لهذه السياسات الأثر الواضح في ارتفاع معدلات النمو في القطاع الزراعي، وإستمرت الزيادة حتى وصلت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٨ ٪، فقد شهدت الفترة من (١٩٩٠ - ١٩٩٦م) توسعاً أفقياً فزادت المساحة المزروعة من ٢٠ مليون فدان في بداية التسعينات إلى ٣٢ مليون فدان في العام ١٩٩٦م، وإرتفع معدل النمو الحقيقي للقطاع الزراعي في هذه الفترة إلى ١٣,٥ ٪، بعد ان كان معد النمو بالسالب في هذه الفترة (-٤,٣).
جاء في برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي (١٩٩٩ - ٢٠٠٢م)، إجراءات لإصلاح القطاع الزراعي جاء فيها ما يأتي:

أولاً: يخضع لبرنامج خصخصة الأصول أدناه بهدف رفع كفاءة الأداء بالمشاريع المروية:

1. الوحدات الهندسية في المؤسسات الآتية:

مشروع الجزيرة، مشروع حلفا الجديدة ، مؤسسة الرهد ، مؤسسة السوكي.

2. المحالج في المشاريع الآتية:

مشروع الجزيرة، مشروع حلفا الجديدة، مشروع الرهد، مشروع السوكي.

ثانياً: الإصلاح الهيكلي:

1. لا مركزية إدارة مشروع الجزيرة.

2. توجيه إستثمارات القطاع الخاص للقيام بتقديم الخدمات الزراعية.

3. عمل خطة شاملة لإصلاح مشروع الجزيرة.

4. زيادة مخصصات التنمية الريفية.

5. البحث عن مصادر تمويل خارجية.

6. العمل على المحافظة على نصيب القطاع الزراعي في نفقات التنمية.

7. تشجيع القطاع الخاص وتوجيه الموارد نحو القطاع الزراعي.

8. السعي لإجراء تعديلات في قانون الافلاس لتسهيل الأصول المرهونة لدى البنوك.

في عام ١٩٩٩م بعد استخراج البترول تراجع معدل نمو القطاع الزراعي من ١٠,٨ ٪ في عام

٢٠٠٠م، إلى ٥,٢ ٪ في عام ٢٠١٠م، وبالتالي تراجعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من

٤٨ ٪ في العام ١٩٩٩م إلى ٣١ ٪ في العام ٢٠١١م .

مقارنة وترتيب للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول التي تتشابه ظروفها السودان: جدول

رقم (4).

الدولة	١٩٧٢م	١٩٨٧
زامبيا	١	٢
السودان	٢	٩
كينيا	٣	٤
تنزانيا	٤	٦
ليسوتو	٥	٤
أوغندا	٦	٨
مالي	٧	٣
زائير	٨	٧
تشاد	٩	١٠
إثيوبيا	١٠	١

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات مختلفة

واقع إنتاج القطاع الزراعي في السودان:

1. **عدم تجانس السلع الزراعية وصعوبة توحيد نمطها:** إن توحيد النمط (Standardization) أي تماثل الوحدات المنتجة لا يمكن تطبيقه في المنتجات الزراعية بنفس السهولة التي يطبق فيها على السلع الصناعية ، فاستعمال الطرق والعمليات الميكانيكية في الصناعة يجعل من الممكن إنتاج كميات كبيرة من السلع المتماثلة من حيث الشكل والحجم والنوعية ، أما في الزراعة فإننا نجد أن صفات المحصول الواحد قد تختلف من سنة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة ومن مزرعة إلى مزرعة أخرى مما يجعل التجانس في الصفات معدوماً في مجموع المحصول الواحد.
2. **موسمية الإنتاج الزراعي:** تتأثر العملية الإنتاجية في القطاع الزراعي بالعوامل الطبيعية وذلك لأن طبيعة عملية الإنتاج الزراعي تعتبر عملية حيوية بحد ذاتها حيث أن الإنتاج يشمل كائنات حية نباتية أو حيوانية وهذه الكائنات تعتمد على الظروف الطبيعية المحيطة بها في تمام دور حياتها خلال مدة معينة من الزمن وهذا الترابط في الطبيعة الحيوية لعملية الإنتاج الزراعي وفق جدول زمني معين يسمى موسمية الإنتاج الزراعي.
3. **صعوبة تحديد كمية الإنتاج في الزراعة:** من الصفات الهامة المتأصلة في الإنتاج الزراعي هي تقلب كمية الإنتاج من سنة إلى أخرى أو من موسم إلى آخر بسبب تأثير العوامل الجوية والطبيعية وذلك يعتبر من الصعوبة بمكان التنبؤ بالمحصول السنوي.
4. **ضعف مرونة الطلب والعرض في السلع الزراعية:** من الصفات الأخرى الملزمة للزراعة والتي ينتج عنها بعض المشاكل المهمة هي ضعف مرونة الطلب والعرض في منتجاتها بدرجة كافية ويقصد بمرونة الطلب والعرض درجة المتغيرات الحاصلة في الطلب على المحاصيل الزراعية أو في عرضها في حالة تغيير أسعارها.
5. **تعرض الزراعة لمخاطر كثيرة:** الزراعة أكثر عرضة من غيرها للمخاطر الناجمة عن الجفاف والأمطار والبرد الشديد والحرارة والفيضانات والحشرات والأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية بينما نجد أن الصناعات يمكنها بدرجة كبيرة من حماية نفسها من التقلبات الجوية هذا بالإضافة إلى عدم تعرضها للأوبئة والأمراض التي تتعرض لها الزراعة.
6. **تعدد وصغر الوحدات الإنتاجية في الزراعة:** تتكون الزراعة بصورة عامة من عدد كبير من الوحدات الإنتاجية الصغيرة وأن معظم هذه الوحدات يملكها ويدير أعمالها أفراد يشغلونها بمساعدة أعضاء أسرهم وقد توجد إلى جانب ذلك بعض الوحدات الإنتاجية (المزارع الكبيرة) التي تملكها الشركات أو الجمعيات التعاونية أو كبار الملاك لأن المزارع الفردية وبسبب انتشار التنظيم الصغير في الزراعة أصبح عدد المنتجين فيها كبير جداً إذا ما قيس بعدد المنتجين في الصناعة والتجارة فتعداد المنتجين يجعل من

- المتعدد عليهم التحكم في كمية الإنتاج وفي الأسعار حيث أن من الصعب جداً اجتماع المزارعين كلهم في الدولة واتفقهم على سياسة موحدة.
7. **تناقص الغلة الزراعية:** يخضع الإنتاج الزراعي لقانون تناقص الغلة وهذا يعني أن إنتاجية الزراعة نتيجة إلى إنتاج غلة متناقصة بعد أن تتم زراعة معظم الأراضي الصالحة للاستغلال وذلك بالعكس ما هو عليه في الصناعة حيث نجد أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما اتسع نطاق استخدام رأس المال في العمليات الإنتاجية ولذلك يقال بأن الصناعة تخضع لقانون تزايد الغلة ، وأن تأثير قانون تناقص فيها ضعيف جداً ولا يظهر مفعوله فتتقص السرعة التي يظهر فيها في الزراعة.
8. **ندرة الأساليب التكنولوجية والتقنية الحديثة في الإنتاج في القطاع الزراعي:** يعد القطاع الزراعي من أكثر القطاعات ضعفاً في استخدام التكنولوجيا والتقنية الحديثة، وذلك وفقاً لتقرير منظمة الأغذية العالمية (الفاو) بأن استخدام التقنية والآلات الزراعية في السودان لا تتجاوز ٧ % فقط من قدرة العمل في القطاع الزراعي.
9. **ضعف وصعوبة التمويل الزراعي:** يمتاز القطاع الزراعي بوجود درجة كبيرة من المخاطرة أثناء ممارسة أي نشاط فيه كما أن هذا القطاع يمتاز بوجود درجة من عدم المعرفة أو اللائقين من نتائج أي نشاط إنتاجي يتم من خلاله وذلك بسبب ارتباط عملية الإنتاج في هذا القطاع بالعوامل الطبيعية المتعددة والتي يقف المنتج عاجزاً عن مجابهتها أو تقليل أثرها السلبي وأن وجود عنصر المخاطرة واللائقين في هذا القطاع يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل لحجم تمويلي كبير نسبياً ولمدة زمنية طويلة في بعض الأحيان لتغطية عوائد التمويل.
10. **ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة في القطاع الزراعي :** تشكل التكاليف الثابتة في أي نشاط زراعي ما نسبته 70% تقريباً من تكاليف هذا النشاط الكلية ، تتمثل التكاليف الثابتة عادة في عناصرها مثل المباني والآلات والأرض الزراعية، وتحمل المنتج لتكاليف صيانة إنذار هذه العناصر سواء قام بالعملية الإنتاجية أم لا، إن ارتباط سعر السوق لسلعة ما بمتوسط التكاليف الثابتة لإنتاج هذه السلعة، بحث المنتج في القطاع الزراعي على تخفيض متوسط هذه التكاليف إلى الحدود الدنيا لأن ارتفاع هذا المتوسط يؤدي إلى ارتفاع متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى الخسارة الاقتصادية، وإن الحفاظ على متوسط تكاليف ثابتة في أدنى مستوياته يفسر استمرارية الإنتاج الزراعي في فترة الأزمات الاقتصادية بينما يؤدي هذا المتوسط إلى ارتفاع عنصر المخاطرة في حالة رغبة المنتج دخول القطاع الزراعي ، ويؤدي إلى تحمله خسائر كبيرة إذا رغب في الخروج من هذا القطاع لعدم إمكانية استرداد جزء كبير من رأس المال الثابت.
11. **عنصر المغامرة كبير في الزراعة:** تؤثر العوامل على الزراعة أكثر مما تؤثر على الصناعة إذ أن الإثبات هو الأساس في تكوين المحاصيل الزراعية وهو يتأثر بالعوامل الجوية

أكثر مما يتأثر بالتربة ولو أن تأثير التربة كبير أيضاً ويحتاج كل نبات إلى شروط مناخية لنموه ولكن الظروف المناخية لا يمكن الاعتماد عليها لأنها عرضة للتقلبات الفجائية.

12. **الفجوة الغذائية:** وتعرف الفجوة بأنها مقدار الفرق بين الإنتاج المحلي وصافي الإيرادات لمختلف السلع، وفي السودان تطورت الفجوة الغذائية عندما بدأ النمط الإستهلاكي في التغيير إلى سلعة القمح، وبالرغم من اهتمام الدولة في التوسع في زراعة القمح ولو حتى كان على حساب محصول القطن، إلا أنها لم تستطيع أن تغطي ولو ٤٠ % من الطلب القمح، فيمثل محصول القمح الغذاء الأساسي لغالبية السكان، وتقوم الدولة بسد الفجوة الغذائية من القمح لسد الطلب، مما يكلف الدولة أكثر من مليار دولار سنوياً، وذلك بسبب زيادة الإستهلاك والذي وصل أكثر من ٣٠٠ %، بمعنى إتساع الفجوة سنوياً.

جدول رقم (5) : المحاصيل الزراعية للفترة من ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦ / ٢٠١٧ م

٢٠١٦ / ٢٠١٧ م		٢٠١٥ / ٢٠١٦ م		٢٠١٤ / ٢٠١٥ م		السنة
الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	المحصول
١٧٠	١٥٨	٢٠٥	٢٠٤	١٧٦	١٦٤	القطن
١٨٢٦	٥٥١٢	١٠٤٢	٣٤٨٨	١٨٧١	٥١٩٨	الفاول السوداني
٥٢٥	٥٠٨٣	٣٢٩	٣٤٥٤	٧٢١	٦٣٣٠	السهم
٦٤٦٦	٢١٨٠٤	٢٧٤٤	١٢٣٧٤	٦١٦٩	٢٠٩٤٤	الذرة
١٤٤٩	٧١٦٠	٤٨٦	٤٠٥٨	١٢٤٥	٧٨٧٨	الدخن
٥١٦	٥١٢	٤٥٦	٥١٢	٤٧٣	٣٥٣	القمح
٨٧	٢٩١	٧٠	٢٢٠	٥١	١٥٢	زهرة الشمس

تابع / جدول رقم (5) اعلاه . للفترة 2017 / الى 2019 م .

موسم ٢٠١٨ / ٢٠١٩ م		موسم ٢٠١٧ / ٢٠١٨ م		السنة/المحصول
٥٠٨ ٤٤٤		المساحة المزروعة : / الإنتاج ١٧٠ ١٧٢		القطن
١٦٦٨	٦١٤٤	١٨٢٦	٦٩٨٩	الفاول السوداني
٧٨٢	٧٧٦٥	٥٢٥	٦٦٣٨	السهم
١٥٣	٥٦٥	٨٧	٣٤٠	زهرة الشمس
٣٩٠٤	٢١٠٦٠	٦٤٤١	٢٧٢١٢	الذرة
٨٧٨	٨٣٠٠	١٤٥٧	٩٨١٣	الدخن
٤٦٣	٤١٩	٥٦٣	٦٣٦	القمح

المصدر : تقارير بنك السودان لسنوات مختلفة .

جدول رقم (6) : الثروة الحيوانية للفترة من ٢٠١٤ / ٢٠١٥ إلى ٢٠١٦ / ٢٠١٧م

النوع	السنة	٢٠١٥/٢٩١٤م	٢٠١٦/٢٠١٥م	٢٠١٧/٢٠١٦م
الأبقار		٣٠١٩١٠٠٠	٣٠٣٧٦٠٠٠	٣٠٦٣٢٠٠٠
الضان		٣٩٨٤٦٠٠٠	٤٠٢١٠٠٠٠	٤٠٦١٢٠٠٠
الماعز		٣١٠٢٩٠٠٠	٣١٢٣٧٠٠٠	٣١٤٨١٠٠٠
الأبل		٤٧٩٢٠٠٠	٤٨٠٩٠٠٠	٤٨٣٠٠٠٠
إجمالي الثروة الحيوانية		١٠٥٨٥٨٠٠٠	١٠٦٦٢٢٠٠٠	١٠٧٥٥٥٠٠٠

تابع الجدول رقم (6) اعلاه . للفترة من 2017م / الى 2019م .

النوع / السنة	٢٠١٧م / ٢٠١٨م	٢٠١٨م / ٢٠١٩م
الابقار	٣٠٩٢٦	٣١٢٢٣
الضان	٤٠٧٥٢	٤٠٨٤٦
الماعز	٣١٦٥٩	٣١٨٣٧
الابل	٤٨٥٠	٤٨٧٣
المجموع	١٠٨١٨٧	١٠٨٧٧٨

المصدر : تقارير بنك السودان لسنوات مختلفة .

جدول رقم(7) الفجوة الغذائية للقمح:

السنة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
2016	985	2774	-1789
2015	766	2628	-1862
2014	590	2490	-1900
2013	548	2136	-1588
2012	524	2116	-1592
2011	633	2106	-1473
2010	403	1369	-966
2009	642	1059	-417
2008	587	1513	-926
2007	803	1269	-466

السنة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
2006	669	914	-245
2005	416	487	-71
2004	435	673	-238
2003	332	1079	-747
2002	247	1035	-788
2001	303	994	-691

الفجوة الغذائية للذرة جدول رقم (8)

السنة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
2016	4204	4327	-123
2015	6446	6512	-66
2014	2438	3214	-776
2013	4542	4543	-1
2012	2469	3433	-964
2011	4680	4680	0
2010	2630	4114	-1484
2009	4192	3549	643
2008	3869	3562	307
2007	4999	3562	1437
2006	4327	3243	1084
2005	5002	3165	1837
2004	2704	3288	-584
2003	5188	3299	1889
2002	2825	3123	-298
2001	4394	2070	2324

المصدر : تقارير وزارة الزراعة لسنوات مختلفة

المصدر: تقارير وزارة الزراعة لسنوات مختلفة

الفجوة الغذائية للدخن جدول رقم (9)

السنة	الانتاج	الاستهلاك	الفجوة
2016	723	724	-1
2015	1085	1086	-1
2014	360	627	-267
2013	1091	1092	-1
2012	385	638	-253
2011	667	703	-36
2010	471	778	-307
2009	630	683	-53
2008	721	721	0
2007	796	717	79
2006	675	764	-89
2005	745	745	0
2004	281	981	-700
2003	784	704	80
2002	581	591	-10
2001	578	577	1

المصدر : تقارير وزارة الزراعة لسنوات مختلفة

جدول رقم (10) :

قيمة وأهمية الواردات السلعية (٢٠١٤ - ٢٠١٧) مليون دولار

السلعة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الأهمية النسبية
المواد الغذائية	٢٤١٢	٢٤٤٦	٢١٩٣	٢٢٥٥	٢٣.٦٧
منتجات بترولية	١٥٧٥	١٥٧٢	٧٠٢	٩٥٢	١٢.٣٣
الآلات والمعدات	١٦٩٩	١٧٠٨	١٨٠٩	١٣٣١	١٧.٠٧
الكيمياويات	١٠١٠	١٠٠٩	٩٧٢	١٠١٣	٩.٨٢
السلع المصنعة	٩٤٥	١١٦٧	١٠٠٢	٢١٢٢	١٢.١٣
المواد الخام	٩٤٦	٨٩١	١٠٦٩	١٣٧٩	١٠.٦٣

السلعة	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	الأهمية النسبية
معدات النقل	٩٣١	٧١٦	١٠١٤	٩٤٤	٩,٦٥
المنسوجات	٤٣٠	٤٢٩	٤٧٧	٤٤١	٤,٢٧
التبغ والمشروبات	٦٤	٤٩	٤٧	٢٩	٠,٤٢
أخرى	-	٥	-	-	٠,٠٢
المجموع	١٠٠١٢	٩٩٩٢	٩٢٨٥	١٠٤٦٦	١٠٠

المصدر: تقارير الإدارة العامة للجمارك لسنوات مختلفة .

من الجداول المذكورة اعلاه نلاحظ ازدياد الانتاج في بعض المحاصيل الزراعية من موسم لآخر ، مثل السمسم والقمح وانخفاض القطن وال فول السوداني، ويرجع ذلك لاسباب منها ظاهرة تذبذب الانتاج الزراعي وثانيا السياسات الزراعية التي تؤثر على نوعية المحاصيل الزراعية . اما قطاع الثروة الحيوانية فالزيادة فيه طبيعية ولم تستفيد الدولة من الطرق الحديثة في تنمية الثروة الحيوانية . ونجد ان الفجوة الغذائية كما توضحها الاحصائيات في ازدياد مستمر ، حسب الدراسة منذ عام 2001م الي 2016م انتاج القمح قد زاد من 383 الف طن الى 985 الف طن ، بينما نجد ان الاستهلاك قد قفز من 994 الى 2774 الف طن ، ونجد ان الفجوة الغذائية قد زادت من 691 الف طن الى 1789 الف طن ، مما اثر كثيرا على ميزان المدفوعات . واذا نظرنا الى الذرة نجد ان الموقف خطير ويحتاج الى وقفة وتغير في السياسات واهتمام من قبل السلطات الزراعية المسؤولة في الدولة. وذلك لان الذرة من المحاصيل المهمة في الغذاء ومستقبل العالم يتجه للاهتمام بهذا المحصول ، نجد ان انتاج الذرة في 2001م كان يقدر ب 4394 الف طن والعلى انتاجية له في عام 2015م اذ بلغ الانتاج 6446 الف طن ، وفي عام 2016م انخفض الانتاج الى 4204 الف طن ، مما تسبب في فجوة تقدر ب 123 الف طن ، اما محصول الدخن فهو من المحاصيل المحافظة في الانتاج والاستهلاك وبالتالي ليس هناك فجوة غذائية في هذا المحصول ، نجد ان انتاج هذا المحصول في عام 2001م كان 578 الف طن وهذا يغطي الاستهلاك ، وفي عام 2016م قفز الانتاج الى 723 الف طن وهو يغطي الاستهلاك في هذه الفترة وبالتالي لاتوجد فجوة غذائية تذكر . واذا نظرنا لجدول قيمة واهمية الواردات السلعية نجد ان المواد الغذائية تحتل مرتبة الصدارة اذا تشكل 24% من قيمة الواردات الكلية ، بمبلغ 2255 الف دولار ، ثم تلبها في الواردات المواد البترولية تشكل 12% بمبلغ قدره 952 الف دولار ، هذا مما يدل على التحديات والمشاكل التي تواجهنا نحن كدولة زراعية ومع هذا تستورد بما يقارب ال 2مليار دولار سلع غذائية .،

الخلاصة :

وفقاً لهذه الدراسة نجد ان القطاع الزراعي مازال بحاجة ماسة وكبيرة إلى الدعم المادي والمعنوي، وإلى تضافر الجهود الشعبية والرسمية (الدولة)، ويجب الاهتمام الأكبر بالقطاع الزراعي، ووضع السياسات الزراعية التي تنهض بهذا القطاع، والعمل على تنشيط الزراعة بالطريقة الصحيحة وادخال الاساليب التكنولوجية الحديثة في الزراعة والري وتربية الثروة الحيوانية حتى تزيد من الانتاج والانتاجية، وبسبب ما هو متوفر في هذه القطاع من امكانيات وموارد طبيعية، ومن توفيره لفرص العمل (القوى العاملة)، ولأهميته في توفير الأمن الغذائي، وحل مشكلة الغذاء ليس للسودان فحسب بل للعالم.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1. تراجع دور التمويل المصرفي من الأسباب الأساسية في تدني الإنتاج في القطاع الزراعي وتأخره، وأيضاً ضعف الإستثمار الزراعي (المحلي والأجنبي)، في النهوض بتنمية القطاع الزراعي، بسبب محدودية هذه الإستثمارات.
2. تمليك وإدارة المشاريع القومية للقطاع الخاص، وإدارتها بطريقة منفردة من الملاك دون أي ترابط استراتيجي او تنموي بينهم أدى الى خروج مساهمة هذه المشروعات من الناتج المحلي الإجمالي، مع العلم بان مساحة هذه المشاريع تمثل حوالي ٦٠ ٪ من اجمالي الأراضي المروية.
3. زيادة معدلات إستهلاك السلع الغذائية خصوصاً محصول (القمح)، فقد ارتفع معدل الإستهلاك وبمتوسط زيادة بلغت ١٨٠ ٪ للفترة من ٢٠٠١م حتى ٢٠١٧م، مما زاد الفجوة الغذائية في السودان لتصل إلى ٢٥٦ ٪ في العام ٢٠١٧م.
4. رغم أهمية القطاع الزراعي ودوره الكبير في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إلا ان السياسات الاقتصادية كانت تهتم بالسياسات الاقتصادية الكلية.
5. ارتفاع تكاليف الإنتاج أدى إلى ارتفاع أسعار المحاصيل، والذي اخرجها من التنافسية العالمية.

التوصيات:

1. أسبقية التمويل المصرفي للقطاع الزراعي، وتحفيز المصارف لرفع سقف التمويل الموجه للقطاع الزراعي، مع توفير الضمانات لإعادة الثقة للجهاز المصرفي لتمويل القطاع الزراعي.
2. تفعيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فقد تم تطبيق تفعيل الشراكات في العديد من الدول، فهذا التفعيل يقلل من المخاطر التي يتجنبها القطاع الخاص، وذلك لتقوية تفعيل دور القطاع الخاص، مع وضع الضوابط والقوانين التي تشجع القطاع الخاص، وتخلق درجة عالية معه.
3. دعم الإستثمارات الوطنية، ومراجعة قوانين الإستثمار الزراعي، ومراجعة الأطر التنظيمية والقانونية، وتشجيع الشركات الصغيرة على الإنتاج في القطاع الزراعي.

4. إعادة ترتيب هيكل القطاع الزراعي، وربطه بقطاع الصناعة التحويلية للإستفادة من إنتاج القطاع الزراعي، (صناعة النسيج، الفول السوداني) وزيادة القيمة المضافة.
5. الاهتمام بمراكز البحوث الزراعية وتطويرها، والاستفادة من البحوث والدراسات المتعلقة بالمتغيرات المناخية، وتأثيرها على القطاع الزراعي والعمل على الاستفادة من نتائجه .

المصادر والمراجع :

المصادر :

القران الكريم

المراجع:

- (1) أحمد مجذوب أحمد. الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والإختيارات السياسية، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، ٢٠١٣م..
- (2) حيدر بابكر الريح، الاقتصاد السوداني في ٥٨ عاماً، الخرطوم، ٢٠١٢.
- (3) سليمان سيد أحمد، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية، ط2، الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2008م.
- (4) عبدالمحسن حسن النائب، مقدمة للزراعة في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، 2008م.
- (5) عبد الوهاب عثمان شيخ ادريس، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ج١، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم ٢٠١٢م.
- (6) عبد الوهاب عثمان شيخ ادريس، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ج٢، الخرطوم ٢٠١٢م.
- (7) عثمان إبراهيم السيد. الاقتصاد السوداني، الخرطوم، ٢٠٠٢.
- (8) عبد الله محمد، نحو نمو زراعي أفضل ومستدام، المركز القومي للبحوث، 1995م.
- (9) علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ..
- (10) محمد سليمان إبراهيم، التمويل الزراعي وتجربة البنوك في التمويل الزراعي، سوريا، وزارة التعليم العالي، 1995م.
- (11) مصطفى محمد مسند، تمويل القطاع الزراعي في السودان التحديات والمخاطر، أكاديمية السودان للعلوم، السودان، ط٢، 2012م.

الدراسات :

- (1) إسماعيل يوسف، البرامج المتكاملة للاتجاهات المعاصرة لأداء القطاع الزراعي، مجلة التنمية العدد (21)، الخرطوم، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مطبعة النجم المقتضي، نوفمبر 2007م.
- (2) جمهورية السودان، وزارة الزراعة في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 1998م.
- (3) التجاني سعيد داؤود، دور مصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية غي التغيير الاجتماعي، ورقة مقدمة في المنتدى المصرفي رقم ١٥، الخرطوم، ١٩٩٦م.
- (4) وزارة المالية والإقتصاد الوطني، الإدارة العامة للسياسات الاقتصادية والبرامج، العرض

- الاقتصادي، الخرطوم، شركة السودان لمطابع العملة، الخرطوم، ٢٠٠٦م.
- (5) بكري حسين بكري الصايغ ، التضخم وأثره على تدفق الاستثمار الأجنبي ، دراسة حالة القطاع الزراعي ، ماجستير في الاقتصاد جامعة أفريقيا العالمية ، 2014م .

التقارير :

- (1) جمهورية السودان الديمقراطية ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، العرض الاقتصادي ، التقارير السنوية ، لسنوات مختلفة .
- (2) جمهورية السودان الديمقراطية . بنك السودان المركزي . التقارير السنوية لسنوات مختلفة .
- (3) جمهورية السودان . إدارة الجمارك السودانية . التقارير السنوية . لسنوات مختلفة
- (4) جمهورية السودان ، وزارة الزراعة ، التقارير السنوية لسنوات مختلفة .
- (5) تقارير صندوق النقد الدولي . لسنوات مختلفة .
- (6) جمهورية السودان . وزارة الزراعة - تقرير مدير إدارة الزراعة المطرية .
- (7) مؤسسة غولد مان سلكس الامريكية .

المواقع الالكترونية :-

- (1) موقع بنك السودان المركزي ، التقارير السنوية ، www.cbos.gov.sd
- (2) تقارير الجهاز المركزي للإحصاء www.cbs.gov.sd
- (3) <http://fsis.sd/Pages/FoodSecurity/FoodCereals.aspx?lang=AR&DIId=0&I=103>
- 892&CIId=0&CMSId=500326 تقارير منظمة الفاو .
- (4) <http://www.moaf.gov.sd>
- (5) <http://www.fao.org/3/a-bn149a.pdf> .

الهوامش:

- (1) وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، إدارة التخطيط الزراعي، ٢٠١٨م.
- (2) مؤسسة «غولدمان ساكس» الأميركية.
- (3) جمهورية السودان ، وزارة الزراعة في السودان ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 1998م ، ص 6 .
- (4) عبد الله محمد ، نحو نمو زراعي أفضل ومستدام ، ط 1 ، المركز القومي للبحوث 1995م ، ص 11 .
- (5) علي جدوع الشرفات ، مبادئ الاقتصاد الزراعي ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009م ، ص 28 .
- (6) بكري حسين بكري الصايغ ، التضخم وأثره على تدفق الاستثمار الأجنبي ، دراسة حالة القطاع الزراعي ، ماجستير في الاقتصاد جامعة أفريقيا العالمية ، 2014م .
- (7) سليمان سيد أحمد ، سبيل السودان نحو النهضة الزراعية ، ط 2 ، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة ، 2008م ، ص 30 .
- (8) جمهورية السودان ، وزارة الزراعة والغابات ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .
- (9) مدير إدارة الزراعة المطرية بوزارة الزراعة، أكتوبر ٢٠١٨م.
- (10) سليمان سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٣٧ .
- (11) <http://www.fao.org/3/a-bn149a.pdf> ، الخميس، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨م ، الساعة التاسعة والنصف صباحاً.
- (12) إسماعيل يوسف ، البرامج المتكاملة للاتجاهات المعاصرة لأداء القطاع الزراعي ، مجلة التنمية العدد (21) ، الخرطوم ، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ، مطبعة النجم المضي ، نوفمبر 2007م
- (13) <http://www.fao.org/news/story/pt/item/438673/icode/>
- (14) سليمان سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص 89 .
- (15) عبدالوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الاول، السودان، المكتبة الوطنية للنشر، ٢٠١٢م، ص 122.